**هل ميشال عون فعلاً "رئيس قوي"**

**جريدة النهار – قضايا 2\3\2017**

**اللواء أمين صليبا**

لقد تعلمت ممن كانوا كباراً في تفكيرهم،وأخص منهم بالذكر الوزير والنائب السابق "حسن الرفاعي" الذي كان يحرص دائماً على القول لي،لا تجادل أو تناقش أي كان خاصة في مجال علم القانون،لأن ما من أحد يتخذ موقفاً قانوني خارج إطارالنقاش القانوني الصرف،إلاّ ويكون له خلفيته الخاصة،هذه التوصية كانت في مرحلة تزاحم الآراء الدستورية والقانونية خلال السنوات العشر الماضية.وكان درس لي حفظته دون تردّد.لكن عنوان المقالة،حثّني على الكتابة كونه ينطوي على مسألة دستورية،تتعلق بقوة الرئيس اللبناني في النظام السياسي بعد تعديل الطائف،وذلك بهدف وضع الأمور في نصابها الحقيقي،وليس من باب الرد على الأستاذ الجامعي "أنطوان قربان" الذي نشر مقالته بلغة أجنبية،كون المقالة مترجمة.مع الإشارة بداية أن هناك من يتمسك بتوصيف "الرئيس القوي" على سبيل المثال لا الحصر الاستاذ (الصحافي) الياس الديري الذي ذكر مرتين [الرئيس القوي]في مقالته " فخامة الرئيس الشعب قلقُّ فصارحه"صباح اليوم التالي 3\3\2017.كما أود أن أؤكد بأنني لست بمعرض الدفاع عن الرئيس ميشال عون كشخص،بل لكونه رئيس البلاد ومن موقعه الدستوري.لكن بعد أن قرأت المقالة أكثر من مرة،وجدت أن الأستاذ أنطوان قربان الذي يتمتع بثقافة عالية - إن في مجال علم النفس أو حتى في الأدب والشعر- تُوجَ مقالته بأن لبنان مصاب [بمتلازمة نفسية غامضة]، ليختمها بقوله :" تكشف هذه القضية البلاء الشديد الذي ينخر لبنان – تعدّد شخصياته – ليستنتج أن إرادة "حسن نصرالله" هي السبب في بقاء هذا اللبنان،رغم أمراضه.هذا التوصيف ينطوي على إلتباس ما! لأنه ليست المرة الأولى التي يتعرض لها لبنان لظاهرة تعددية مواقف القيادات السياسية منذ تكوين لبنان الكبير،وحتى اليوم،ومن دون أي تعداد،فقد أجمع كافة المحللين والمراقبين،على أن تعددية لبنان غير الموجودة في هذا الشرق،هي سيف ذو حدّين،فهي نعمة وفي الوقت عينه نقمة،لألف سبب وسبب.وعلى هذا الأساس،كتبت هذه الكلمات لأقول لكل لبناني مُتمسك بوطنه،أن لبنان يمر في مرحلة إنتقالية،بعد فراغ دستوري لامس ثلاث سنوات،حيث أن المساعي الخارجية والداخلية، والتي كان للدور اللبناني فيها حصة الأسد،أوصلتنا الى انتخاب رئيس للبلاد،حيث لا يمكن لأي كان التنكر لهذا الأنجاز،هذا الرئيس الذي لم ينقضِ بعد ستة أشهر من عهده -وعملياً أقل من ثلاثة أشهر - كون رئيس الجمهورية لا يمكنه إدارة البلاد من دون حكومة الى جانبه.لهذه الأسباب نرى – ومع تقديرنا لرأي كاتبها - أن هذه المقالة المترجمة لم يكن من داعٍ لها في هذه المرحلة الدقيقة من عمر البلاد،حيث أسأل لماذا كان العنوان بهذا الشكل،خاصة وان ما ورد في المقالة من تحليل عن تعددية موقع القرار داخل الدولة اللبنانية،ليس بالشيء المستجد،بل هي مسألة عمرها من عمر لبنان،وكان من الأجدى تجاوزها في هذه المرحلة،وعدم الجزم بمدى ضعف موقع الرئاسة اللبنانية،لينتهي بالقول: "لا يزال يجب تقديم البرهان على توصيف "الرئيس القوي" الذي أعطي للرئيس "عون".لأن لبنان لا يزال في غرفة النقاهة،يحاول إستعادة صحة كيانه،خاصة أن الدول الأقليمية والدولية، على حد سواء،ساهرة على إحصاء كل شاردة وواردة في مسيرة العهد،ومواقف السياسيين من تلك المسيرة.صدقاً في هذه المرحلة لبنان بغنى عن مثل هذه المقالات،لا لشيء، سوى لأنه بحاجة الى تفاهمات من كل مكوناته،تُعبّد الطريق أمام هذا العهد،علّه يستطيع النهوض بهذا البلد بمعاونة جميع اللبنانيين،لأنه يتوجب عليهم - وكل من موقعه - التضامن لنقل لبنان من أزماته المتعددة،وإستبعاد مناقشة سلبيات التعددية السياسية المُضرّة بالكيان اللبناني.ولأن ديمومة لبنان تبقى على عاتق أهله وناسه،قبل سياسييه، وما من أحد يستطيع التنكر الى معادلة أعتقد أنها واضحة للجميع،وهي: أن الدولة اللبنانية من دون شعب متماسك يعضد مسؤوليها، لا حياة لهذه الدولة،وشعب لبناني بدون دولة سيدة مستقلة سيصبح شعب بلا وطن،وتجربتنا مع الشعب الفلسطيني ماثلة أمام أعين الجميع.لكل واحد منا الحق بإبداء رأيه ووفق قناعاته،لكن أحياناً تقتضي المصلحة العليا أن نتجاوز ما نعتقده، وذلك في سبيل إعادة لبنان كما في الماضي،ونبقى رغم تنوعنا السياسي والفكري والديني،نعمل لمصلحة لبنان دولة وشعباً. لأن الوطن هو قُدس الأقداس،وهو الذي يجمع شملنا تحت جناح أرزة لبنان التي هي متلازمة -[ ليس بالمفهوم المرضي] - لكل لبناني،على الأقل كونها تتوج هويتنا اللبنانية وجواز سفرنا. من هنا أختم بالقول،من الناحية الدستورية رئيس الجمهورية يبقى قوياً عندما لا يساوم على صلاحياته الدستورية،ويبقى متمسكاً بها،لا تغريه صفقات من هنا أو هناك،لأنه في النهاية يبقى، شئنا أم أبينا، ومن موقعه الدستوري،الرجل الأقوى في نظامنا السياسي،وإن قُلّصت منه بعض صلاحياته السابقة،والتي والحق يُقال، لم يُقدِم على تطبيقها منفرداً في السابق، بل بالتعاون والتفاهم الكاملين مع بقية القوى السياسية وفي طليعتها رئيس الحكومة،الذي كان بعض المغالين – وللأسف - يوصفونه،بأنه "باش كاتب"،وهو لم يكن يوماً كذلك،والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى وتُعد. لنخرج من تراكمات الماضي،ولنترك صندوق "باندورا" مقفلاً،أقله في هذه المرحلة،ونتطلع الى إستعادة قوة لبنان،لا أن ينسحب تركيزنا على مسألة من هو الأقوى في نظامنا السياسي اللبناني رئيس الجمهورية أم رئيس الحكومة أو حتى رئيس المجلس النيابي!!ولنقتدي بعبقرية الرحبانة التي فحواها: "اذا راح الملك منجيب ملك غيرو لكن اذا راح الوطن ما في وطن غيرو." لبنان بلد التعددية ولا ضير من أن تتنوع فيه المواقف السياسية،وليبقى لبنان،فوق الجميع.